القبض على حوالى ألف خلية وشبكة فلسطينية خلال الانتفاضة، منها ٥٣٦ في العام ١٩٨٩ (**عل همشمار**، ٨/١٢/١٩٨٩).

هذا، وأكدت احصاءات الجيش الاسرائيلي، استناداً الى سجل الحوادث والاعتقالات، ان ما نسبته ٨٥ بالمئة من مجموع أعمال المقاومة الشعبية خلال سنتين تألف من أعمال قذف الحجارة، بينما شكّلت حالات استخدام الاسلحة الفتّاكة من القنابل الحارقة («مولوتوف») الى السكاكين والبنادق وغيرها نسبة خمسة بالمئة، فيما تألفت الحصة المتبقية من أعمال التخريب والحرق وغير ذلك (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٥/١٢/١٩٨٩). وأضاف الجيش ان ٦٠ بالمئة من عمليات القاء الحجارة يقوم بها الفتيان والاطفال دون الثالثة عشرة من العمر. وكانت قوات الاحتلال ردّت بمجموعة اجراءات انتقامية، منها ابعاد ٦١ كادراً تنظيمياً وشخصية سياسية او نقابية، كما قامت بنسف ٢٥ منزلاً، وغلق ١٦٦ بسبب قيام اصحابها، أو ذويهم، بأعمال مقاومة متنوّعة، علاوة على نسف، أو جرف، ٧٥٠ منزلاً بحجة عدم حصول اصحابها على رخص بناء (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٥/١٢/١٩٨٩). وقد أدّى ذلك الى تشريد ما يزيد على أربعة آلاف مواطن فلسطيني (**الحياة**، ٢٩/١١/١٩٨٩).

الّا ان مختلف الاجراءات القمعية والعقابية لم تنجح في تقليص الثمن الذي دفعه الاحتلال في مواجهة الانتفاضة؛ مثلاً سقوط ٤٤ قتيلاً اسرائيلياً بين مدني وعسكري، على الرغم من الجهود الفلسطينية بعدم الانتقال من المقاومة المدنية الى الكفاح المسلّح. كما تعرّضت شبكات أجهزة الاستخبارات للنكسات نتيجة اعدام ما يربو عن ١٥٠ متعاوناً فلسطينياً، أو مشتبه بتعاونه. انما تمثّلت الخسارة البشرية الاهم، لدى الطرف الاسرائيلي، بجرح ١٦٣٥ عسكرياً و٢٤٣٨ مدنياً اسرائيلياً خلال السنتين الماضيتين، نتيجة الانتفاضة، حسب المصادر شبه الرسمية (**المصدر نفسه**، ٧/١٢/١٩٨٩). أمّا على الصعيد المالي، والاقتصادي، فيقدّر ان الكلفة الاجمالية التي تحمّلتها اسرائيل منذ عامين، جرّاء القمع العسكري والمقاطعة الفلسطينية للبضائع والعمل وعواقب كل ذلك على السياحة والبناء وغيرهما، قد بلغت ٥,٧ مليار دولار، مقارنة بمبلغ ٢,٠٢ مليار دولار خسارة في الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال (**المصدر نفسه**)، علماً بأن وزير الاتصالات، جاد يعقوبي، قدّر الكلفة المباشرة لاسرائيل بمبلغ ١,٥ مليار شيكل سنوياً، منها ٦٠٠ مليون شيكل خسارة في الميزانية الحكومية (**معاريف**، ٨/١٢/١٩٨٩). وأوضحت المصادر الاسرائيلية ان جزءاً رئيساً من الكلفة المباشرة تمثّل بمصاريف الجيش، التي بلغت مليار شيكل (٥٠٠ مليون دولار)، التي تمّ توفير نصفها على حساب اقتطاع ميزانية التطوير وبرامج عسكرية أخرى (**هآرتس**، ٢٠/١١/١٩٨٩). وقد شمل ذلك المصروف مبلغ ٧٥ مليون دولار، وهو كلفة تأمين مليوني يوم عمل من افراد الاحتياط، ممّا يدل على الحجم الكبير للقوات الاسرائيلية التي تمّ حشدها في مواجهة الانتفاضة؛ اذ تشير تلك الارقام، نظرياً، الى تعبئة أربعين ألف جندي لمدة ٥٠ يوماً لكل منهم، أو ثمانين ألف جندي لمدة ٢٥ يوماً خلال السنتين الماضيتين.

الانتفاضة خلال شهر

شهدت الارض المحتلة تصاعداً ملموساً بالمقاومة الشعبية والتحرّك الجماهيري، في اعقاب الذكرى الاولى لاعلان الاستقلال الفلسطيني، في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، ممّا تنامى تمهيداً لمناسبة مرور عامين على الانتفاضة واستمر بعدها. وقد تجسّد ذلك بتكرار التظاهرات وعودة الاشتراك الجماهيري فيها بعد فترة طويلة من المقاومة السلبية، فيما تكاثرت نشاطات «القوات الضاربة»، بعد انخفاض نسبي خلال الاسابيع السابقة.

انعكست هذه الحقائق باستمرار وقوع مئات الاصابات بين المواطنين الفلسطينيين وبارتفاع عدد المعتقلين، اثر التظاهرات وحملات الدهم المضادة، حيث سقط حوالى ٢٥ مواطناً شهداء بين ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) و١٥ كانون الاول (ديسمبر)، ممّا رفع المجموع، منذ بدء الانتفاضة، الى ٧٨١، حسب الاحصاء اليومي. ويذكر ان مواطناً قذف باصاً بالحجارة في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، قد استشهد على أيدي مستوطن اسرائيلي، فيما قضت امرأة فلسطينية برصاص عميل في نابلس، في